

ضمانات وتحديات التقاضي عن بعد في القضاء السعودي والفقهاء الإسلامي (دراسة مقارنة)

المقدمة:

يعد القضاء من أركان الدولة، وأهم سلطة من السلطات الثلاث التي تركز عليها الدول؛ فبه تُقام الحدود ويُحفظ الأمن وتُضمن للناس حرياتهم وحقوقهم، كما يُعد مصطلح التقاضي عن بعد من المصطلحات المعاصرة والحديثة في الاختصاص القضائي والقانوني، ونتيجة للتطور التقني الهائل في العصر الحديث، الذي انعكس تأثيره على كافة الجوانب، ومن ذلك الجانب القضائي والعدي؛ ما جعل الجانب العدلي والقضائي حول العالم يستفيد بصورة مباشرة من هذا التطور في المجال التقني، فبادرت الكثير من الدول إلى إدخال تلك التقنية في الجانب القضائي؛ فأضحت الكثير من المحاكم محاكم إلكترونية، إذ أنها تعتمد في جميع مراحل إجراءات الدعوى على الجانب التقني الإلكتروني، بدءاً من قيد الدعوى حتى صدور الحكم، ومن أوائل الدول التي تُعد رائدة في إدخال تلك التقنيات الحديثة في الجانب القضائي، المملكة العربية السعودية، إذ أنها في خطوات متسارعة وفي زمن قصير استطاعت أن تحوّل المحاكم في القضاء بنوعيه العام والإداري إلى محاكم رقمية شاملة، وحينما وضعت المملكة العربية السعودية خطتها الطموحة -وهي رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠- بتخطيط وتنفيذ وإشراف من سمو ولي العهد -حفظه الله-، كان من أبرز مخرجاتها الإيجابية ما يصطلح عليه "التحول الرقمي"، ومفهومه "تحويل كافة الإجراءات في جميع أجهزة الدولة من الأساليب التقليدية السابقة إلى الاعتماد على الأساليب التكنولوجية الرقمية الحديثة، من خلال التعاملات الإلكترونية"، إذ كانت المملكة العربية السعودية من أبرز الدول التي أخذت زمام السبق؛ فأصدرت جملة من القوانين المتعلقة بالتحول الرقمي، فمن ذلك نظام التعاملات الإلكترونية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/١٨) وتاريخ ١٤٢٨/٣/٨ هـ والذي يعد نقلة تشريعية مبكرة وهائلة في ضبط التعاملات والتوقيعات الإلكترونية وما يتعلق بجميع الوقائع الإلكترونية وتنظيمها وفق إطار قانوني تنظيمي له أثر منتج في إرساء قواعد قانونية تحكم جميع التعاملات الإلكترونية في القطاعين العام والخاص^(١)، كما أن تلك البيئة التشريعية الرقمية من شأنها أن توسع استخدام التعاملات والتوقيعات الإلكترونية على الصعيدين المحلي والدولي وفي جميع المجالات، كالمجال الطبي، والتعليمي، والتعاملات المالية الإلكترونية، كما أن مبادرة المملكة العربية السعودية إلى سن نظام يختص بالتعاملات الإلكترونية يساهم أيضاً في إزالة جميع العوائق أمام استعمال التعاملات والتوقيعات الإلكترونية وكذا ما تضمنه قرار مجلس الوزراء السعودي رقم (٣٠٨) وتاريخ ١٤٣٧/٧/١٨ هـ المتعلق بإقرار رؤية المملكة العربية السعودية بكافة ما تضمنته من برامج طموحة وكذلك برنامج التحول الرقمي^(٢)، كما تضمن قرار مجلس الوزراء رقم (٤١٨) وتاريخ ١٤٤٢/٧/٢٥ هـ الموافقة على تنظيم هيئة الحكومة الرقمية^(٣)، وكذا مبادرة المنظم السعودي في تقرير وتشريع مسألة التقاضي عن بعد والتحول الرقمي من خلال تضمين الأنظمة القضائية إجراءات التقاضي عن بعد، إذ قرر المنظم السعودي في المادة الثانية والسبعون من نظام المرافعات الشرعية على جواز تدوين بيانات صُحف الدعاوى والتبليغات وجميع إجراءات الدعاوى إلكترونياً، وأن لها حكم المحررات

^١ - نظام التعاملات الإلكترونية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/١٨) وتاريخ ١٤٢٨/٣/٨ هـ

^٢ - قرار مجلس الوزراء السعودي رقم (٣٠٨) وتاريخ ١٤٣٧/٧/١٨ هـ

^٣ - قرار مجلس الوزراء رقم (٤١٨) وتاريخ ١٤٤٢/٧/٢٥ هـ

المكتوبة^(١)، وكذا ما تضمنته أحكام المادة السابعة من نظام المحاكم التجارية الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم (٥١١) وتاريخ ١٤٤١/٨/١٤ هـ التي تُقرر ذات الحكم في مسألة إجراءات الدعاوى وجواز تنفيذها إلكترونياً^(٢)، وكذا مبادرة المنظم السعودي في مسألة تبليغات الدعاوى للخصوم من خلال الوسائل الإلكترونية وأن تلك التبليغات الإلكترونية تعد منتجة لآثارها النظامية بناء على قرار المجلس الأعلى للقضاء رقم ٣٩/٦/٢١٩ وتاريخ ١٤٣٩/٤/٢١ هـ المبني على الأمر الملكي رقم ١٤٣٨٨ وتاريخ ١٤٣٩/٣/٢٥ هـ، إلى سوى ما تقدم من المبادرات الطموحة في مجال التحول الرقمي في الشأن العدلي والقضائي، إذ جرى تحويل المحاكم إلى محاكم الكترونية، بدءاً من قيد الدعوى ومباشرتها، وإرفاق المستندات، وسماع أقوال الخصوم، وشهادة الشهود، حتى صدور الحكم، كل ذلك من خلال الوسائل الإلكترونية الحديثة، مع سعي المنظم السعودي جاهداً إلى تضمين جميع إجراءات التقاضي عن بعد عدة ضمانات إجرائية وموضوعية؛ سعياً لتحقيق أعلى درجات العدالة، كتوثيق جلسات الدعوى وتصويرها، وسماع الإقرارات وتوثيقها، وفحص شهادة الشهود، وكذا ضمانات في طرق الاعتراض على الأحكام، ومع ذلك فإن تلك الوسائل الحديثة كغيرها يتمحّض عنها بعض السلبيات كما يتولد عنها كثيراً من الإيجابيات، فمن عيوبها؛ مسألة التحقق بصورة دقيقة من صفة المتقاضين وكذا صفة الشهود، وصعوبة التوثيق في بعض وقائع الدعوى بسبب خلل في التقنية أو الشبكة؛ فلا تتمكن الدائرة القضائية من التوثيق بسبب تعذر وصول أرقام التحقق، وهي بمثابة التوقيع الإلكتروني، وكذا تفاوت قدرة المتقاضين على استخدام المنصات الإلكترونية لأسباب متفاوتة منها: عدم قدرة بعض المتقاضين على التعامل مع الوسائل التقنية الحديثة، وكذا ضعف الجانب المادي إذ أن التقاضي عن بعد يحتاج إلى توافر أجهزة وشبكة تواصل عن بعد، وكذا ضعف التواصل المباشر ما بين الدائرة القضائية والمتقاضين، إلى غير ما سبق من عيوب تشكل جملة من التحديات التي تؤثر بصورة مباشرة على ضمانات التقاضي عن بعد، وقد سار القضاء في المملكة العربية السعودية عقوداً من الزمن على استمداد أحكامه بصورة مباشرة من قواعد وأحكام الفقه الإسلامي ما يستلزم معه تجلية أحكام الفقه الإسلامي في مسألة التقاضي عن بعد والضمانات التي أوردها الفقهاء المتقدمين رحمهم الله، كما أن التطرق إلى ضمانات التقاضي في الفقه الإسلامي غايته تجلية القواعد الشرعية السابقة في التقاضي عن بعد وتأصيل مسائله التي استندت عليها بعض القوانين العاصرة في مسألة التقاضي عن بعد، ومن ذلك القضاء السعودي.

إذ أن النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية الصادر بالأمر الملكي رقم أ/٩٠ وتاريخ ١٤١٢/٨/٢٧ هـ تضمن في مادته السابعة ما نص الحاجة منه "على أنه يستمد الحكم سلطته من كتاب الله وسنة نبيه وهما الحاكمان على جميع الأنظمة" كما أن المادة الأولى من نظام القضاء السعودي الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٧٨ وتاريخ ١٤٢٨/٩/١٩ هـ تضمنت على أن القضاة لا سلطان عليهم في قضائهم سوى أحكام الشريعة الإسلامية، ما يتقرر معه أن تجلية قواعد الفقهاء في الشريعة الإسلامية في مسألة التقاضي عن بعد واستظهار مسائلهم أمر تستلزمه هذه الدراسة أو البحث.

مصطلحات البحث: التقاضي عن بعد، القضاء، ضمانات التقاضي، الفقه الإسلامي

^١ - نظام المرافعات الشرعية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (١/م) وتاريخ ١٤٣٥/١/٢٢ هـ

^٢ - نظام المحاكم التجارية الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم (٥١١) وتاريخ ١٤٤١/٨/١٤ هـ

مشكلة البحث:

تتصدر مشكلة البحث في ظهور واقعة جديدة في الشأن القضائي وهي مسألة التقاضي عن بعد في المملكة العربية السعودية إذ أن التطور الهائل في الوسائل التقنية الحديثة جرى إدخالها والاستعانة بها في كافة المجالات، ومن ذلك مرافق القضاء والشأن العدلي؛ إذ أضحت جميع إجراءات التقاضي في المملكة العربية السعودية يجري تنفيذها من خلال وسائل التقنية الحديثة، بدءاً من قيد الدعوى، مروراً بتبليغات الخصوم، وحضور الجلسات، وسماع البينات، إلى سوى ما تقدم من إجراءات يجري تنفيذها من خلال الوسائل التقنية الحديثة عوضاً عن القضاء التقليدي بناءً على قرار وزير العدل ورئيس المجلس الأعلى للقضاء في المملكة العربية السعودية رقم (٨٠٥٦) وتاريخ ١٤٤١/١٠/٥ هـ، وهو ما يُصطلح عليه في العصر الحاضر (التقاضي عن بعد).

ولأن الاستعانة بهذه الوسائل في جانب من أهم الجوانب وهو مرفق القضاء، يشكل كثيراً من التحديات التي ربما تمس بصورة مباشرة ضمانات التقاضي ما يتولد عن ذلك مشكلة في مسألة التقاضي عن بعد وتحديات تحتاج إلى تكييف فقهي ونظامي من ناحية، وتأصيل شرعي من جهة أخرى، لندرة وغياب النصوص التشريعية التي تنظم بصورة مباشرة مسألة التقاضي عن بعد في القضاء السعودي، ولأن القضاء السعودي في المملكة العربية السعودية يستمد أحكامه بصورة مباشرة من قواعد الفقه الإسلامي، ما يقتضي معه ضرورة إدخال قواعد ونصوص الفقه الإسلامي إلى هذه الدراسة لأجل محاولة سد الفجوة التشريعية في أحكام التقاضي عن بعد في المملكة العربية السعودية ومعالجة الفراغ التنظيمي والاستعانة بقواعد الفقه الإسلامي في هذه المسألة.

إذ أن نظام القضاء وأنظمة الإجراءات القضائية أحكامها عامة، وقواعدها تنظم مسائل التقاضي التقليدي، ولم أقف على نصوص تشريعية في الأنظمة القضائية في المملكة العربية السعودية تنظم مسائل التقاضي عن بعد على وجه الخصوص، ما يقتضي معه وجوب استقراغ الجهد واستقراء النصوص والقواعد القانونية التي تنظم مسألة التقاضي عن بعد في الفقه الإسلامي وبعض القوانين المعاصرة بغية تقديم مقترحات وقواعد قانونية تفتح آفاقاً للمنظم السعودي للاستناد إليها حينما يتجه إلى أفراد مسألة التقاضي عن بعد ومعالجتها بنصوص وقواعد قانونية تخصها.

أهمية البحث:

تتجلى أهمية البحث في كونه يبحث في مسألة من أهم المسائل التي تمس العدالة والشأن العدلي، وهي مسألة التقاضي عن بعد، إذ أن القضاء من أهم سلطات الدولة وركن من أركانها، والتقاضي عن بعد يعد أهم إفرزات التطور التقني، وهذا البحث يجلي أحكام التقاضي عن بعد ويؤصل مسائله، ويسعى إلى إيجاد وتقعيد المسائل التي تنظم التقاضي عن بعد؛ سعياً إلى مزيد من الضمانات في جانب التقاضي عن بعد، وتجنباً للمساوئ والعيوب التي تظهر من خلال الاستعانة بالوسائل التقنية الحديثة في التقاضي عن بعد، وتأسيساً على ما تقدم ربما نحصر أهمية هذا البحث في عدة جوانب منها الأهمية العلمية، وذلك في مساهمة هذا البحث في تجلية النصوص والقواعد المتعلقة في أحكام التقاضي عن بعد؛ من خلال شرح وبيان النصوص والقواعد القانونية وكذا القواعد المتقررة في الفقه الإسلامي، مع استفادة المكتبة العلمية من هذه الدراسة أو البحث، ومنها الأهمية العملية، وذلك أن هذا البحث

يسهم مساهمة مباشرة في إيجاد الحلول وتكييف القواعد والنصوص القانونية واستقراء قواعد التقاضي عن بعد في الفقه الإسلامي؛ لأجل المساهمة المباشرة في معالجة مشاكل التقاضي عن بعد لدى المحاكم في القضاء السعودي، وكذا أهمية تشريعية، وذلك في اقتراح القواعد القانونية والشرعية التي تساهم وتساعد المنظم السعودي إلى إيجاد النصوص القانونية التي تخص مسائل التقاضي عن بعد؛ لسد الفراغ والنقص التشريعي في هذا الجانب.

أهداف البحث:

يسعى هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، لعل من أهمها:

- ١- تجلية مفهوم التقاضي عن بعد في القضاء السعودي والفقه الإسلامي.
- ٢- معرفة المراحل التاريخية لنشأة وتطور التقاضي عن بعد في القضاء السعودي.
- ٣- تجلية ضمانات التقاضي عن بعد في القضاء السعودي والفقه الإسلامي.
- ٤- التعرف على أنواع الدعاوى التي تعقد عن بعد في فض النزاعات بالوسائل الأصلية والبديلة في القضاء السعودي.
- ٥- تجلية التحديات التي تواجه التقاضي عن بعد مع تقديم مقترحات للمنظم السعودي تعين على مزيد من ضمانات التقاضي عن بعد.

تساؤلات البحث:

- ١- ما مفهوم التقاضي عن بعد في القضاء السعودي والفقه الإسلامي؟
- ٢- ما المراحل التاريخية لنشأة التقاضي عن بعد في القضاء السعودي؟
- ٣- ما هي ضمانات وتحديات التقاضي عن بعد في القضاء السعودي والفقه الإسلامي؟
- ٤- ما أنواع الدعاوى التي تعقد عن بعد في فض النزاعات بالطرق الأصلية والبديلة في القضاء السعودي؟
- ٥- ما مفهوم صور التقاضي عن بعد في الفقه الإسلامي؟

منهجية البحث:

جرى السير في هذا البحث على المنهج الاستقرائي؛ وذلك بتتبع النصوص محل المشكلة، وكذا استخدام المنهج التحليلي؛ وذلك بتحليل النصوص محل الدراسة، وكذا استخدام المنهج المقارن؛ وذلك بالمقارنة ما بين النصوص المتعلقة في التقاضي عن بعد في القضاء السعودي والنصوص الفقهية الشرعية وبعض القوانين المعاصرة المتعلقة في التقاضي عن بعد.

خطة البحث:

الفصل الأول: مفهوم التقاضي عن بعد في القضاء السعودي والفقه الإسلامي وخصائصه:

المبحث الأول: مفهوم التقاضي في القضاء السعودي:

المطلب الأول: مفهوم التقاضي لغةً

المطلب الثاني: مفهوم التقاضي اصطلاحاً

المطلب الثالث: مفهوم التقاضي عن بعد بناءً لأحكام القضاء السعودي

المطلب الرابع: مفهوم التقاضي عن بعد في الفقه الإسلامي

المبحث الثاني: دواعي التقاضي عن بعد وخصائصه:

المطلب الأول: دواعي اللجوء إلى التقاضي عن بعد

المطلب الثاني: خصائص التقاضي عن بعد

الفصل الثاني: لمحة عن نشأة وتطور التقاضي عن بعد في المملكة العربية السعودية والقوانين المعاصرة:

المبحث الأول: نشأة وتطور التقاضي عن بعد في المملكة العربية السعودية:

المطلب الأول: القوانين واللوائح المنظمة للقضاء عن بعد في المملكة العربية السعودية.

المطلب الثاني: دور وزارة العدل السعودية في تفعيل التقاضي عن بعد.

المبحث الثاني: التقاضي عن بعد في القوانين المعاصرة:

المطلب الأول: مفهوم التقاضي عن بعد في القوانين المعاصرة

المطلب الثاني: مراحل تطور التقاضي عن بعد في القوانين المعاصرة

الفصل الثالث: الدعاوى التي تعقد عن بعد بالوسائل الأصلية والوسائل البديلة لفض المنازعات في القضاء السعودي:

المبحث الأول: الدعاوى التي تعقد عن بعد بالوسائل الأصلية:

المطلب الأول: الدعاوى المدنية في القضاء العام

المطلب الثاني: الدعاوى الإدارية

المطلب الثالث: الدعاوى الجنائية

المبحث الثاني: الدعاوى التي تعقد عن بعد عبر الوسائل البديلة لفض المنازعات:

المطلب الأول: النزاعات المدنية

المطلب الثاني: النزاعات الجنائية

الفصل الرابع: ضمانات وعوائق التقاضي عن بعد:

المبحث الأول: الضمانات القضائية في الإجراءات:

المطلب الأول: توثيق الجلسات

المطلب الثاني: تصوير الجلسات وتسجيلها

المطلب الثالث: علانية الجلسات

المطلب الرابع: الاتصال المرئي للجلسات

المطلب الخامس: حق اطلاع أطراف الخصومة على ملف الدعوى إلكترونياً.

المطلب السادس: ضمانات تقنية الجلسات وحوكمتها

المبحث الثاني: الضمانات القضائية في الموضوع:

المطلب الأول: تقديم البيانات شفاهة وكتابة

المطلب الثاني: سماع الإقرارات وتوثيقها

المطلب الثالث: سماع شهادة الشهود وفحصها

المطلب الرابع: ندب الخبراء

المبحث الثالث: الضمانات القضائية في الاعتراض على الأحكام:

المطلب الأول: الاعتراض بطريق الالتماس

المطلب الثاني: الاعتراض بطريق الاستئناف

المطلب الثالث: الاعتراض بطلب النقض

المبحث الرابع: عوائق التقاضي عن بعد:

المطلب الأول: عوائق تقنية

المطلب الثاني: عوائق قانونية

المطلب الثالث: عوائق إدارية

المطلب الرابع: عوائق مادية

الفصل الخامس: مفهوم التقاضي عن بعد في الفقه الإسلامي وضمانته وصوره:

المبحث الأول: مفهوم التقاضي في الفقه الإسلامي:

المطلب الأول: مفهوم التقاضي اصطلاحاً في الفقه الإسلامي

المطلب الثاني: مفهوم التقاضي عن بعد في اصطلاح الفقهاء

المطلب الثالث: حجية التقاضي عن بعد في القضاء الإسلامي

المبحث الثاني: صور التقاضي عن بعد في الفقه الإسلامي:

المطلب الأول: كتاب القاضي إلى القاضي

المطلب الثاني: الاستخلاف

المطلب الثالث: الحكم على الغائب

المبحث الثالث: ضمانات التقاضي عن بعد في الفقه الإسلامي:

المطلب الأول: الضمانات المتعلقة بالحكم على الغائب

المطلب الثاني: الضمانات المتعلقة بكتاب القاضي الى القاضي

الفصل الأول: مفهوم التقاضي عن بعد في القضاء السعودي والفقه الإسلامي وخصائصه

المبحث الأول: مفهوم التقاضي في القضاء السعودي:

المطلب الأول: مفهوم التقاضي لغةً:

مفهوم التقاضي لغةً: إحكام الشيء والفراغ منه، وقيل: الإحكام والإنفاذ، والقاف والضاد والحرف المعتل أصلٌ صحيح يدل على إحكام أمرٍ وإتقانه^(١)، وقد تواضع أهل اللغة على مفهوم القضاء لغةً، وآلت أقوالهم إلى أنه: إتمام الشيء وإحكامه والفراغ منه^(٢)، وقد ورد مفهوم القضاء ومشتقاته كثيرًا في القرآن الكريم على عدة معاني، ومن ذلك قول الله عز وجل {وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه} (الإسراء: ٢٣) أي أمرَ، وقد يأتي بمعنى الفراغ، ومن ذلك قول الله عز وجل {فإذا قضيتُم مناسككم} (البقرة: ٢٠٠)، وقد يأتي بمعنى الفصل بين الناس يوم القيامة، ومن ذلك قول الله عز وجل {قضى بينهم بالقسط} (يونس: ٤٧)، وقد يأتي بمعنى الحكم، ومنه قول الله عز وجل {ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجًا مما قضيت} (النساء: ٦٥) إلى سوى ما تقدم من مفاهيم القضاء في اللغة^(٣).

المطلب الثاني: مفهوم التقاضي اصطلاحًا:

تناول الفقهاء مفهوم القضاء اصطلاحًا في عدة مفاهيم ربما تفاوتت في الصياغة، لكنها تتفق في الحكم والأثر، بناءً على اختلافهم في بعض الصور والمفاهيم في المذاهب الفقهية الأربعة^(٤)، وسأقتصر هنا إلى إيراد ما قرره مذهب الحنابلة في مفهوم القضاء اصطلاحًا، إذ أن الحنابلة يعرفون مفهوم القضاء اصطلاحًا على أنه "تبين الحكم الشرعي والإلزام به وفصل الخصومات"^(٥)، وبناءً على ما تقدم من مفهوم القضاء في اصطلاح الفقهاء يظهر مفارقة القاضي للمفتي، في كون القاضي يُبين الحكم الشرعي ويُلزم به، والمفتي يبين الحكم الشرعي بلا إلزام.

المطلب الثالث: مفهوم التقاضي عن بعد بناءً لأحكام النظام السعودي:

تضمن الدليل الإجرائي لخدمة التقاضي الإلكتروني الصادر بقرار وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء في المملكة العربية السعودية رقم (٨٠٥٦) وتاريخ ١٠/٥/١٤٤١هـ الموافق ٢٨/٥/٢٠٢٠م مفهوم التقاضي الإلكتروني في القضاء السعودي، إذ تضمن أن الجلسات التي تُعقد عن طريق خدمة التقاضي الإلكتروني على نوعين:

النوع الأول: الجلسات الكتابية، ومفهومها تمكين الدائرة أطراف الدعوى من الترافع كتابة وتبادل المذكرات وإيداعها، وكذا توجيه الطلبات والأسئلة من الدائرة والإجابة عليها كتابة من قبل أطراف الدعوى دون الحديث من خلال الجلسات المرئية.

^١ - أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، معجم مقاييس اللغة ج ٥، ص ٩٩، ط ٢، ١٩٧٢م.

^٢ - ابن منظور، لسان العرب، ج ١٥، ص ١٨٦، ط ٣، ١٤١٤هـ.

^٣ - الفيروز أباذي، القاموس المحيط، ص ٣٢٥، ط ٨، ٢٠٠٥م.

^٤ - البيهوتي، الروض المربع، ص ٤٣٤، ١٤٢٥هـ.

^٥ - البيهوتي، شرح منهي الإرادات، ج ٣، ص ٤٨٥، ط ١، ١٤١٤هـ.

النوع الثاني: الجلسات المرئية، وهي عقد الدائرة للجلسات بالصوت والصورة في قاعات إلكترونية يحضرها أطراف الدعوى عبر وسائل الاتصال المعتمدة من الوزارة للتقاضي الإلكتروني، تتضمن مناقشة أطراف الدعوى واستكمال إجراءات التقاضي والنطق بالحكم.

وتأسيساً على ما تقدم يظهر جلياً أن التقاضي عن بعد إما أن يكون من خلال الجلسات الكتابية فقط دون صوت أو صورة، إذ أن إجراءات الجلسة الكتابية يجري انعقادها وتنفيذ جميع وقائعها كتابة دون صوت أو صورة، وأما النوع الثاني من التقاضي عن بعد فهو الذي تتعد به جلسة الدعوى بالصوت والصورة معاً، وهو ما يصطلح عليه بالجلسات المرئية^(١).

وبناءً على ما سبق، فإن مفهوم التقاضي عن بعد بناءً لما قرره المنظم السعودي يتقرر على أنه تحويل جميع إجراءات التقاضي التي تضمنتها أحكام الأنظمة العدلية والقضائية في المملكة العربية السعودية إلى إجراءات إلكترونية، من خلال منصة التقاضي الإلكتروني المعتمدة من وزارة العدل، بدءاً من قيد الدعوى، مروراً بجميع الإجراءات القضائية، كتبادل المذكرات، وتقديم المستندات، وعقد الجلسات بنوعيتها، الجلسات الكتابية والمرئية، وانتهاءً بصدور الحكم واستلامه والاعتراض عليه لأعلى درجة.

المطلب الرابع: مفهوم التقاضي عن بعد في الفقه الإسلامي:

تكلم الفقهاء رحمهم الله عز وجل المتقدمين والمتأخرين وبسطوا الحديث في كتاب القضاء على عدة صور ومساائل تُكَيَّف في عصرنا الحاضر ويصطلح عليها في زماننا هذا بالتقاضي الإلكتروني، ولم أقف على أنهم خصّوا تلك الصور بتعريف أو مفهوم خاص للتقاضي عن بعد وإنما بسطوا الحديث في مسائله في كتاب القضاء، وتلك المسائل هي ما نصطلح عليه في زماننا المعاصر بالتقاضي عن بعد ومن صورها الحكم على الغائب وكتاب نصب الإمام الأعظم للقضاة في كل إقليم من الأقاليم وكتاب القاضي إلى قاضٍ معين وكتابه إلى من يصل إليه من قضاة المسلمين^(٢) إلى سوى ما سبق من صور تكلم الفقهاء عن أحكامها سنفردها فصلاً خاصاً في هذا البحث للحديث عن أحكامها بالتفصيل، وسأجتهد في صياغة مفهوم للتقاضي عن بعد عند الفقهاء بناءً على ما استظهرته من المسائل والصور التي نصّوا عليها، ومفهوم التقاضي عن بعد عند الفقهاء بحسب رأي الباحث بأنه

الفصل في الخصومات مع عدم اشتراط حضور جميع أطراف الدعوى في مجلس واحد، وذلك من خلال عدة إجراءات شرعية موصلة يتحقق بموجبها تقرير الأقوال، وسماع الدفوع، وتلقي البيانات، وإصدار الأحكام مع انتفاء الجهالة وتيقن العلم، بناءً لشروط وقيود يلزم توافرها وموانع يلزم انتفاؤها.

ويُستفاد مشروعيته من الأصول العامة في القضاء الإسلامي التي تقوم على تحقيق العدل، ورفع الحرج، وتيسير الوصول إلى الحقوق، وما قرره الفقهاء من جواز إنابة الخصوم، واعتبار الكتابة، والسماع غير المباشر عند تعذر الحضور، ككتاب القاضي إلى القاضي، وسماع الشهادة على الشهادة، والعمل بالبيّنة مع غياب أطرافها عن

١- الدليل الإجرائي لخدمة التقاضي الإلكتروني السابق الإشارة إليه

٢- الحجاوي، زاد المستقنع في اختصار المقنع، ص ٢٣٨-٢٣٩، ٢٠٠٢م

المجلس^(١). وبذلك يُعد التقاضي عن بُعد تطبيقاً معاصراً لمقاصد القضاء في الشريعة الإسلامية، يحقق حفظ الحقوق، وسرعة الفصل، ومنع ضياع المصالح، مع التزام الضوابط الشرعية في الإثبات، والتحقق، وسلامة الإجراءات^(٢).

المبحث الثاني: دواعي التقاضي عن بُعد وخصائصه:

كما تقرر في بداية هذا البحث أو الدراسة إلى التطور التقني المتسارع والتحول الرقمي الذي شهده العالم وقد شمل كافة الجوانب والتخصصات، ومن ذلك الجانب العدلي والقضائي فظهر ما يُصطلح عليه "التقاضي عن بُعد" كأبرز الأساليب القضائية الحديثة التي أسهمت في تسهيل الوصول إلى العدالة الناجزة ورفع كفاءة منظومة القضاء إذ أضحت في اللجوء إلى التقاضي عن بُعد أو التقاضي الرقمي ضرورة لا ترفاً تفرضها متطلبات السرعة والمرونة التي تعد من سمات هذا العصر، كما أن من دواعي اللجوء إلى التقاضي عن بُعد توافر مزيداً من الضمانات التي ربما توافرت في التقاضي عن بُعد دون الإخلال بدور التقاضي التقليدي، وسنحاول في هذا المبحث تجلية مفهوم دواعي اللجوء للتقاضي عن بُعد وبيان آثاره وخصائصه في عدة مطالب:

المطلب الأول: دواعي اللجوء إلى التقاضي عن بُعد:

كما تقدم آنفاً أن العالم يعيش طفرة غير مسبوقة في الشأن التقني والتحول الرقمي في كافة المجالات ومن ذلك الشأن العدلي والقضائي إذ هو محل البحث ولأن مسألة دواعي اللجوء إلى التقاضي عن بُعد لها عدة اعتبارات من عدة جوانب: تنظيمية وعملية، وهي تُعد -كما قررنا سابقاً- سمة من سمات هذا العصر وربما كانت الدواعي كثيرة ومتشعبة، لكن الباحث في هذا المقام سيورد ما يراه أبرز الموجبات الداعية إلى التقاضي عن بُعد في عدة فروع:

الفرع الأول: الجوائح والأوبئة:

ظهرت في السنوات الأخيرة وبصورة متسارعة حول العالم الكثير من الجوائح والأوبئة على شكل صور متعددة وأقرب ما نستشهد به جائحة كورونا أو ما يصطلح عليه (كوفيد-١٩) وما نتج عن ظهوره من آثار احترازية شديدة حول العالم دعت إليها منظمة الصحة العالمية؛ من وجوب التباعد الاجتماعي وفرض الإقامات الجبرية داخل المنازل ومنع إقامة الصلوات جماعة في المساجد وتعليق العمل في عدة مرافق حيوية ومن تلك المرافق المرفق العدلي والقضائي، وقد ذكر الإمام الشاطبي -رحمه الله عز وجل- في كتابه (الموافقات) على أن وضع الشرائع إنما هو لمصالح العباد في العاجل والأجل معاً ثم ذكر أن تكاليف الشريعة ترجع إلى حفظ مقاصدها في الخلق، وهذه المقاصد لا تعدو ثلاثة أقسام: ضرورة وحاجية وتحسينية اهـ. ولأن من أهم المقاصد التي جاءت بها الشريعة الإسلامية حفظ الضروريات الخمس ومنها حفظ النفس^(٣)، فقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم كما جاء عند البخاري ومسلم وغيرهما أن النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع "إِنَّ دِمَاءَكُمْ، وَأَمْوَالَكُمْ وَأَعْرَاضَكُمْ حَرَامٌ عَلَيْكُمْ كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا، فِي بَلَدِكُمْ هَذَا، أَلَا لِيُبَلِّغَ الشَّاهِدُ مِنْكُمُ الْغَائِبَ، أَلَا هَلْ بَلَغْتُ؟"^(٤) كما ثبت عنه

١- البهوتي، الروض المربع، ص ٤٣٩-٤٤٠، ١٤٢٥هـ

٢- ابن قدامه، المغني، ج ١٠، ص ٣٥-٣٦، ط ١، ١٣٨٨هـ

٣- الشاطبي، الموافقات، ج ٢، ص ٩-١٧، ٢٠، ط ١، ١٤١٧هـ

٤- أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب العلم، باب ليلبلغ العلم الشاهد الغائب، (١٠٥) (٨٢/١)

صلى الله عليه وسلم كما في حديث أبي هريرة عند البخاري قوله "لا يُورِدُ مُمْرِضٌ عَلَى مُصِحٍّ"^(١) ومن جملة حفظ النفس بذل الأسباب الوقائية من الأوبئة والجوائح؛ لكونها مظنة لانتقال العدوى، ما يجعل الحاجة إلى مسألة التقاضي عن بعد حال ظهور الأوبئة والجوائح ظاهرة تجنباً لانتشار العدوى الذي هو مظنة له، كما أن هذا الداعي حال الأوبئة والجوائح يُعد مقصداً من مقاصد الشريعة الإسلامية حفظاً للأنفس ورفعاً للحرَج.

الفرع الثاني: الدواعي الاجتماعية:

تُعد الدواعي الاجتماعية من الأسباب الداعية إلى تبني التقاضي عن بعد، وتتعدد الدواعي الاجتماعية الموجبة للتقاضي عن بعد إلى عدة اعتبارات وأسباب مختلفة، ومن صور ذلك ما أورده الفقهاء -رحمهم الله عز وجل- حينما بسطوا الحديث في كتاب القضاء في مسألة عدم وجوب حضور المرأة غير البرزة وانها لا تلزم بالحضور إلى مجالس القضاء، والمرأة غير البرزة هي التي لا تبرز للناس من شدة حياؤها، وقد جاء في كتاب زاد المستقنع في اختصار المقنع في كتاب القضاء باب أداب القاضي ما نص الحاجة منه "ومن ادعى على غير برزة لم تحضر وأمرت بالتوكيل"^(٢) وهذه المسألة التي أوردها الفقهاء -رحمهم الله عز وجل- وأصلوا لها تأصيلاً شرعياً وقد يتفرع عنها عدة صور، منها ما قرره الفقهاء من طبيعة بعض النساء وامتناعهن من الحديث أو الاختلاط مع الرجال الأجانب، ومن الصور كذلك تعذر حضور بعض النساء إلى مقر المحاكم بسبب طبيعة المرأة والقيود التي قد تعيقها في مسألة الحضور إلى مقر المحاكم، كما أن من الدواعي كذلك التي تعزز مسألة التقاضي عن بعد ولها أصل شرعي أن بعض أهل الفضل والمروءات قد يتخرجون من الحضور إلى مجلس القضاء وإن كان الذي يدعي عليهم غير محق في دعواه؛ إذ أنهم يمتنعون عن التبذل في الخصومات لشرفهم ومكانتهم وقد قرر الفقهاء -رحمهم الله عز وجل- جواز مسألة الصلح عن إنكار وصورته أن يدعي إنسان على آخر مألأ فينكره المدعى عليه ثم يُصالحه عنه^(٣)، وقد قرر الفقهاء رحمهم الله جواز هذا الصلح ظاهراً؛ لأن المدعى عليه صالح خصمه قطعاً للنزاع ودفعاً عن ابتذال نفسه للخصومة وربما افتدى نفسه عن بذل اليمين في مجلس القضاء، فهذه بعض الصور التي أوردناها مع تأصيلها الشرعي تنصر وتعزز مبررات ودواعي اللجوء على التقاضي عن بعد.

الفرع الثالث: الاضطرابات السياسية:

الأصل أن كل مجتمع من المجتمعات في جميع دول العالم، تحكمه قواعد قانونية ملزمة تنظم جميع سلوك وتصرفات الأفراد داخل هذا المجتمع، وتضع السلطة أو الدولة تلك القواعد مع ضمان إيقاع الجزاء على كل من يخالف تلك القواعد، لأجل حماية النظام العام للمجتمع، واستقراره الأمني، وحفظ حقوق وحيات ومصالح الأفراد، وقد أوجبت الشريعة الإسلامية اتخاذ سلطان أو حاكم تجتمع حوله الكلمة، إذ لا يصلح حال الجماعة إلا بوجود حاكم تجتمع حوله الكلمة يقيم لهم أمر دينهم ودنياهم، وقد جاء عند أبي داود في صحيحه من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "إذا خرج ثلاثة في سفر فليؤمروا أحدهم"^(٤) وهذا يُقيم

١- أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الطب، باب لا عدوى، (٥٧٧٤) (١٦٥/٥)

٢- الحجاوي، زاد المستقنع في اختصار المقنع، ص ٢٣٦، ١٤٢٤هـ

٣- ابن قدامة، المغني، ج ٤، ص ٣٥٩، ط ١٩٦٨م

٤- أخرجه أبو داود في صحيحه، كتاب الجهاد، باب في القوم يسافرون؛ يؤمرون أحدهم، (٢٣٤٧) (٣٦٣/٧)

بيئة ظاهرة على مقصد الشريعة الإسلامية من مسألة الولاية على الناس واجتماع كلمتهم حول حاكم أو سلطان تجتمع حوله الكلمة، وفي هذا الحديث الحث على عدد قليل من الأفراد لا يتجاوزوا ثلاثة بأن يتخذوا لهم أميراً عليهم يكون من شأنه اتخاذ قرارهم بعد المشورة معهم، كاتخاذ وقت الذهاب والبيات ونحوها من أحوال السفر، وفي هذا بيان ظاهر على الحث على تقليل الخلاف وتوحيد الكلمة، كما جاء عند البخاري -رحمه الله- من حديث أنس ابن مالك قول النبي عليه الصلاة والسلام "اسمعوا وأطيعوا"^(١) وهذا يُفيد كما قررنا آنفاً أن اجتماع الناس على إمام أو حاكم له مصلحة ظاهرة في حفظ دينهم وحفظ أمنهم وحفظ حقوقهم، وفي شأن الاضطرابات السياسية تقرر قواعد القانون الدولي العام مراعاة حقوق الأفراد واتخاذ التدابير اللازمة لحمايتهم حال وجود الاضطرابات السياسية، وقد قررت المادة السابعة والعشرون من النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية الصادر بالأمر الملكي رقم (٩٠/أ) وتاريخ ١٤١٢/٨/٢٧ هـ على أن الدولة تتكفل بحفظ حق المواطنين وأسرهم في حالة الطوارئ^(٢)، ووقائع عدم الاستقرار السياسي مظنة لتعطل مصالح الناس بما في ذلك توقف الأعمال الرسمية للدولة ومن ذلك بعض مرافق الدولة ومنها مرفق القضاء، وهنا يبرز دور التقاضي عن بعد كوسيلة آمنة لحماية استقرار القضاء واستمرار عمله في بيئة رقمية تضمن حقوق المتقاضين وعدم تعطل مصالح دون أن تتأثر بالتقلبات السياسية.

الفرع الرابع: الحروب:

كما أشرنا فيما سبق إلى دور التقاضي عن بعد في الأحوال التي تضطرب فيها أحوال الدولة من الداخل لأسباب ودواعٍ سياسية؛ فإن ذات الحكم ينسحب كذلك على الاضطرابات التي تنشأ للدولة بسبب مؤثرات خارجية وهي النزاعات الخارجية بسبب الحروب، وقد قررت قواعد القانون الدولي العام وجوب حماية المدنيين حال النزاعات والحروب الدولية^(٣)، وتعد تلك النزاعات من أهم الأسباب الموجبة لأجل تبني فكرة التقاضي عن بعد، لما تفرضه تلك الحروب من صعوبات وربما شلل في كل أجهزة الدولة، من صعوبات في التنقل، وحضور الخصوم أو المتقاضين إلى مقر المحكمة، وكذا صعوبة تنقل القضاة وأعاونهم من الكادر الإداري، إذ من شأن ذلك تعريض المتقاضين والقضاة والأعوان وكل عضو أو فرد من الأفراد المشاركين في الدعوى القضائية للخطر، ما يستلزم معه أننا ننتهي إلى نتيجة ظاهرة تقرر على أن التقاضي عن بعد يعد من أهم الوسائل الناجعة في ضمان استمرار الفصل في الدعاوى، وحفظ حقوق الناس حال الاضطرابات التي موجبها النزاعات السياسية بسبب الحروب بين الدول.

الفرع الخامس: الانفلات الأمني:

تتعرض المجتمعات والدول في حالات الانفلات الأمني إلى اهتزاز الأمن وضعف السيطرة الميدانية؛ ما ينعكس على ضمان العدالة في جلسات التقاضي لصعوبة عقد الجلسات القضائية ويتضمن الانفلات الأمني على عدة صور، لعل من أبرزها عدم استطاعة المنظومة الأمنية في الدولة مكافحة الجريمة أو الحد من وقوعها، وهذه الأسباب موجبة للتباعد الاجتماعي وأخذ الحيطة والحذر في الاختلاط والخروج إلى الأماكن العامة، ما يجعل

١- أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأذان، باب إمامة العبد والمولى، (٦٩٣) (١/١٤٠)

٢- النظام الأساسي للحكم الصادر بالأمر الملكي رقم (٩٠/أ) وتاريخ ١٤١٢/٨/٢٧ هـ

٣- عبد الله السمو، القانون الدولي العام ص ١٧، ٢٠٢٣-٢٠٢٤م

اللجوء إلى التقاضي الإلكتروني من أهم الوسائل التي تضمن العدالة الناجزة، إذا يتمكن القضاة وجميع أطراف الدعوى من تواصل من مواقع مختلفة عبر أنظمة من خلال وسائل تقنية تضمن السرية والأمان، كما أن التقاضي الإلكتروني في حالات الانفلات الأمني داخل الدولة يمكن جميع أطراف الدعوى القضائية من التواصل من عدة مدن أو مواقع مختلفة وإن كانت تشهد تلك المدن أو المواقع اضطرابات من الناحية الأمنية دون حاجة إلى التنقل بين تلك المدن المضطربة أمنياً؛ وهذا يُسهم في حماية الدعوى القضائية بكافة صورها من قضاة ومتقاضين^(١).

الفرع السادس: مكافحة الفساد:

كما تقدم من الإشارة إلى الطفرة التقنية التي يعيشها العالم في هذا العصر، ودورها في عدة جوانب ومن ذلك الشأن العدلي والقضائي، ولأن المملكة العربية السعودية في رؤيتها ٢٠٣٠م تضمنت على عدة جوانب مستهدفة ومن ذلك التحول الرقمي الذي شمل كافة جوانب التنمية في كافة مرافق الدولة، ومن أبرز المرافق التي شهدت مرافقها رقمنة وأضحت تعتمد في جميع إجراءاتها العدلية على الجوانب الإلكترونية مرفق القضاء في المملكة العربية السعودية، كما أن من الجوانب المستهدفة في رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠م مسألة مكافحة الفساد، وهذا يفيدنا في مسألة الاتساق والانسجام والرباط ما بين التحول الرقمي في مسألة التقاضي عن بعد ومكافحة الفساد، إذ أن دور التقاضي عن بعد ظاهر في مكافحة الفساد و تضيق وتجفيف السبل المؤدية إلى الفساد الذي يحيط بالدعوى القضائية سواءً تعلق بالإجراءات أو الموضوع، ومن صور ذلك بذل الرشاوى في سبيل انحراف سير العدالة كالتلاعب في مواعيد الجلسات القضائية، أو تبليغات الخصوم، أو ربما إخفاء بعض المستندات أو الملفات المؤثرة في وقائع الدعوى، فجميع ما سبق من صور وغيرها من صور الفساد مظنة للاختفاء في ظل الأنظمة الرقمية وتوثيق جميع الوقائع إلكترونياً، من خلال منصات الكترونية معتمدة، يستحيل تغييرها أو إخفاؤها أو التعديل عليها؛ لكونها مرتبطة بأدلة رقمية توثق وتتحقق من جميع التصرفات التي تجري على الدعوى القضائية وصفة من أجزائها مع توثيق ذلك من خلال التحقق الإلكتروني عن طريق طرق التحقق الإلكترونية المعتمدة وهو ما يصطلح عليه بالتوقيع الإلكتروني ما يعضد معه مزيداً من الشفافية والثقة والضمان في الدعوى القضائية، وهذا ما تقتضيه إجراءات الدعاوى في القضاء التقليدي الورقي^(٢).

الفرع السابع: تسهيل حضور الخبراء والشهود:

إن من أهم المبررات في مسألة دعاء الحاجة إلى الاتجاه إلى التقاضي عن بعد أن التقاضي عن بعد أزال العوائق الجغرافية التي كانت تُشكل عقبة فيما يُصطلح عليه بالضمانات القضائية وذلك في مسألة حضور الشهود والخبراء في الدعاوى التي يتوقف على الفصل فيها ندب الخبراء وشهادة الشهود، إذ أن كثيراً من الدعاوى تتعدد وقائعها ويتوقف الفصل فيها على رأي خبير أو شهادة شاهد، وقد يتعطل سير العدالة ويتأخر الفصل في الدعوى لافتقارها إلى رأي خبير أو شهادة شاهد بسبب تباعد المسافات ما بين بعض الأطراف المؤثرين في وقائع الدعوى ومقر المحكمة، وقد يتعذر حضورهم لأسباب أخرى سوى تباعد المسافات، كارتباطاتهم الوظيفية التي ربما كانت حائلاً دون حضورهم، ما يتقرر معه ربما ضياع الحقوق لانقضاء البيئة المؤثرة في الدعوى، وفي عصر التقاضي عن بعد

١- د. عمرو محمد حامد، الحماية الجزائية للمرافق العامة في المملكة العربية السعودية.

٢- د. شريهان ممدوح حسن، جهود مكافحة الفساد الإداري والمالي في المملكة العربية السعودية، ص ١٢-١٣

زالت تلك العوائق باستطاعة الخبراء والشهود وكل من إدخاله وتدخله مؤثر في الدعوى أن يقيّدوا تقاريرهم وشهاداتهم من خلال المنصات الرقمية المعتمدة في التقاضي عن بعد، كما أنه مما يحسن الإشارة إليه أن مشاركة الخبراء الذين يقدمون تقاريرهم المؤثرة في الدعوى من خلال الجلسات المرئية تحفظ وقت المحكمة وتتيح للتقاضي مناقشة التفاصيل التقنية مباشرة دون حاجة إلى تقارير مطولة قد تأخذ وقت المحكمة في التأجيل والاطلاع على التقارير ومناقشتها في جلسات أخرى^(١)، كما أنه مما يتعين الإشارة إليه في هذا السياق اتجاه الأنظمة القضائية والعادلة إلى اعتبار الأدلة الرقمية كبينة من البينات التي يُعتمد بها، كالرسائل الإلكترونية بكافة أنواعها مثل الرسائل من خلال البريد الإلكتروني والواتساب وسواهما من رسائل إلكترونية وكذا مقاطع الصوت، إذ قررت هذا المادتين الثالثة والخمسون والرابعة والخمسون من نظام الإثبات السعودي الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٤٣) وتاريخ ١٤٤٣/٥/٢٦هـ^(٢).

الفرع الثامن: تعزيز كفاءة الجلسات:

إضافةً إلى ما تقدم من الموجبات التي توجب اللجوء إلى التقاضي عن بعد عوضاً عن التقاضي التقليدي مسألة كفاءة الجلسات القضائية، إذ يعد هذا معياراً أساسياً لقياس جودة النظام القضائي، إذ أن التقاضي الورقي يتسم بالعشوائية وبطء الإجراءات وربما تكرر تأجيل الدعاوى دون داعٍ وهذا منتفٍ في التقاضي عن بعد الذي رفع كفاءة إجراءات التقاضي بصورة غير مسبقة؛ إذ تُدار جميع جلسات الدعوى القضائية بكفاءة إجراءاتها بكل سهولة من خلال المنصات الرقمية المعتمدة في التقاضي عن بعد، ومما يدل على أثر التقاضي عن بعد في تعزيز كفاءة الجلسات القضائية أنه يُتاح للدائرة استدعاء أطراف الدعوى القضائية فوراً حال الحاجة إلى جلسة استظهار أو استيضاح أو ربما تقييد بعض المستندات المؤثرة في الدعوى فيسهل استدعاء الأطراف وتبادل المستندات رقمياً ما ينعكس على المدة الزمنية التي يستغرقها الفصل في الدعوى القضائية، وما سبق يُعد سبباً في زيادة إنتاجية القضاء في الدعاوى، كما أن من الصور التي تُشكل أثراً وانعكاساً لكفاءة الجلسات القضائية تقليل المصروفات الإدارية والمالية للدعوى القضائية، إذ يجري الاستغناء عن جميع الملفات والأرشفة الورقية والتقليدية واستبدالها بملفات رقمية في منظومة تقنية دقيقة، وجميع ما تقدم يُسهم في تحقيق ما يُصطلح عليه بالعدالة الناجزة التي تُعد أهم مستهدف للعدالة القضائية المعاصرة^(٣).

الفرع التاسع: الاعتبارات الاقتصادية والبيئية:

مع استقرار الجهد في صبر الأغوار لأجل تجلية دعاء الحاجة إلى الاتجاه المعاصر للتقاضي عن بعد ويستبين ذلك من عدة اعتبارات فمن الناحية الاقتصادية يقلل التقاضي عن بعد من مسألة نفقات السفر وملفات الدعوى الورقية ومستنداتها والطباعة والأرشفة كما أنه يوفر مزيداً من الوقت لأجل انجاز الدعاوى ما ينعكس على النمو الاقتصادي بطريقة مباشرة وغير مباشرة كما أن الاتجاه المعاصر للتقاضي عن بعد له تأثير إيجابي ظاهر على البيئة إذ أنه سينعكس على التقليل من استهلاك الأوراق وما ينشأ عنها من تبعات في مسألة إعادة التدوير أو

١- رهام عاطف يوسف معطوف، التقاضي عن بعد وضمانات المحاكمة العادلة، ص ١٣-١٤

٢- نظام الإثبات السعودي الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٤٣) وتاريخ ١٤٤٣/٥/٢٦هـ

٣- خالد ممدوح إبراهيم، إجراءات التقاضي عن بعد في المواد المدنية والجزائية، ط ١

الإحراق كما أنه يساهم في التقليل من استهلاك الطاقة مما يساهم في تقليل الانبعاثات الناتجة عن تنقلات أطراف الدعوى من وإلى المحاكم وقد اثبتت بعض الدراسات الحديثة أن التحول الرقمي في القضاء بشكل عام ساهم في توفير ملايين الريالات سنوياً نتيجة لما سبق تجليته من توفير كل ما له علاقة بالمستندات الورقية من ملفات وسواها ونتيجة كذلك لارتفاع مستوى الإنجاز القضائي ما يجعل للتقاضي عن بعد أثر على أهداف التنمية المستدامة التي تسعى إليها الدول العربية ضمن خططها الاستراتيجية ومما هو ظاهر أن الدمج بين الكفاءة الاقتصادية والتوازن البيئي ينعكس على جميع صور التقاضي عن بعد ويعزز من كونه نموذجاً للعدالة الناجزة في العصر الحاضر التي لا تكفي بتحقيق الأهداف بل تراعي استدامة الموارد التنموية^(١).

الفرع العاشر: رفع مستوى التوثيق ودقة الإجراءات:

كما تقدم أنفاً أن التقاضي التقليدي كان هو السائد في جميع إجراءات الشأن العدلي والقضائي ويجري الاعتماد في جميع إجراءات الدعوى القضائية بصورة مباشرة على الكوادر البشرية إذ يعتمد التقاضي التقليدي على العمل البشري بصورة مباشرة في جميع إجراءات وصور الدعوى القضائية بدءاً من قيد الدعوى وتحديد مواعيد الجلسات حتى انتهاء الدعوى القضائية بالفصل فيها وربما كان اعتماد جلّ وقائع الجلسات القضائية على تدوين كتاب الضبط وهو تدوين ربما كان عرضةً إلى عدة عوامل أساسها أخطاء بشرية كالسهو أو السرعة أو اختلاف أساليب الكتابة ما بين كاتب وآخر وربما تجاوز الأمر ذلك إلى بعض التجاوزات المقصودة من بعض الكتبة ومن في حكمهم بقصد الإضرار وتقويض سير العدالة حتى مرحلة ظهور التحول الرقمي واعتماد الوسائل الرقمية في التقاضي عن بعد فكان فتحاً ومرحلة تاريخية في الشأن العدلي والقضائي، إذ أن التقاضي عن بعد بواسطة الوسائل الرقمية يعزز بصورة ظاهرة من دقة توثيق جميع إجراءات ومجريات الجلسات القضائية الافتراضية توثيقاً محكماً صوتاً وصورة، ما يسهم في إضفاء مزيد من الضمانات والثقة في مخرجات القضاء وتلافياً لكثير من الأخطاء الإجرائية والموضوعية في التقاضي التقليدي^(٢).

الفرع الحادي عشر: تعزيز سهولة الوصول للعدالة:

لا يخفى أن القضاء يعد ركناً من أركان الدولة، وسلطة من سلطاتها، إذ به يستقر أمن المجتمع، وبه تقام الحدود وردع الخارجين على القانون، وتضمن حقوق الأفراد وحرياتهم، ويأمن الناس على أموالهم وأعراضهم، كما أن التقاضي واللجوء له من الحقوق الأصلية للمجتمع التي تقرها أحكام الدستور في مختلف دول العالم ومن ذلك المملكة العربية السعودية إذ تضمنت المادة السابعة والأربعون من النظام الأساسي للحكم الصادر بالمرسوم الملكي رقم ٩٠/أ وتاريخ ١٤١٢/٨/٢٧ هـ على أن حق التقاضي مكفول بالتساوي للجميع مواطنين ومقيمين^(٣)، وتيسير سبل الوصول إليه من أهم مقاصد الشريعة الإسلامية ومن مقتضيات العدالة، والتقاضي عن بعد من خلال التحول الرقمي، واعتماد الوسائل الإلكترونية في جميع إجراءات التقاضي يتيح لأطراف الدعوى القضائية من متقاضين أصالة عن أنفسهم أو محاميهم، حضور الجلسات من أي مكان عن طريق الجلسات المرئية أو الكتابية عن بعد،

١- إسلام عبد المنعم الصياد، إلكترونية التقاضي عبر الوسائل الإلكترونية - دراسة مقارنة، ص ١٣

٢- التقاضي عن بعد وضمانات المحاكمة العادلة، مرجع سابق

٣- النظام الأساسي للحكم، سبق الإشارة إليه

وهذا يسهم بصورة ظاهرة في تخفيف أعباء التتقل والتكاليف المادية، كما أنه يُمكن بعض فئات المجتمع العاجزة عن الحضور لمرض أو كبر من ممارسة حقها في التقاضي دون مشقة، وما سبق يُعد من أهم الوسائل والعوامل التي تساهم في تحقيق مقتضيات العدالة الناجزة للجميع بصورة متساوية^(١).

الفرع الثاني عشر: تخفيف الضغط على المرافق القضائية:

أسهم التقاضي عن بُعد بصورة جلية في تخفيف العبء الواقع على المرافق العدلية والقضائية، من خلال الحد من الكثافة البشرية داخل مقر المحاكم، وتقليص أعداد المراجعين، وما يترتب على ذلك من ازدحام وتأخير في إنجاز المعاملات. فقد أدى التحول الرقمي والاتجاه إلى التقاضي عن بعد، بواسطة الجلسات المرئية أو الكتابية إلى إعادة تنظيم العمل القضائي بصورة أكثر مرونة، مكن الإدارات القضائية من استثمار مواردها البشرية والمكانية بكفاءة أعلى. كما أسهم هذا النمط في تقليل الضغط على القاعات والمكاتب الإدارية وأجهزة الضبط، مما انعكس إيجاباً على سرعة إنجاز القضايا وجودة الخدمات المقدمة، فضلاً عن تعزيز القدرة التشغيلية للمحاكم في التعامل مع أعداد أكبر من الدعاوى في مدد زمنية أقصر مقارنة بالنظام التقليدي^(٢).

المطلب الثاني: خصائص التقاضي عن بعد:

قبل بسط الحديث في مسألة خصائص التقاضي الإلكتروني أو التقاضي عن بعد -ولا مشاحة في الاصطلاح- ولأجل تجلية مفهوم الخصائص لأجل تمييزها وإفرادها بالحكم عن غيرها من المفاهيم المتشابهة للخصائص، إذ أن الحكم على الشيء فرع عن تصوره، فيحسن هنا بيان مفهوم الخصائص لغةً واصطلاحاً:

أولاً: مفهوم الخصائص لغةً: الخصائص في اللغة جمع خصوصية، وهي مأخوذة من مادة خصّص، قال في لسان العرب: خصّه بالشيء يخصّه خصّاً، وخصوصاً، وخصوصيّة، وخصوصيّة، وخصوصية بفتح الخاء المعجمة وضمها، والفتح أفصح، وخصّه واختصّه: أفرد به دون غيره، يُقال: اختص فلان بالأمر إذا انفرد وخص غيره^(٣).

ثانياً: مفهوم الخصائص اصطلاحاً: بعد بذل الوسع واستفراغ الجهد في تتبع واستقراء المفاهيم المتعلقة في مفهوم الخصائص من حيث الاصطلاح، ظهر لي أن مفهوم الخصائص من حيث الاصطلاح يُستظهر ويُعرّف بحسب الفن أو العلم الذي يُضاف إليه، إذ أن مفهومه من حيث الاصطلاح متعلق بالمفهوم اللغوي، ومن أمثله ما تقدم، كتاب خصائص سيد العالمين وما له من المناقب العجائب، إذ قرر في كتابه أن مفهوم الخصائص اصطلاحاً: هي الفضائل والأمور التي انفرد بها النبي -صلى الله عليه وسلم- وامتاز بها عن إخوانه الأنبياء وكذا عن سائر البشر^(٤)، وكذا ما قرره الدكتور حسين بن عبد العزيز آل الشيخ في كتابه، المبادئ القضائية في الشريعة الإسلامية، إذ أنه أفرد عدة مبادئ قرر أنها تُعد من الخصائص العامة في نظام القضاء الشرعي^(٥).

١- إجراءات التقاضي عن بعد في المواد المدنية والجزائية، مرجع سابق

٢- د. أمل فوزي، فلسفة استخدام الوسائط الرقمية بإجراءات التقاضي الرقمية وآلياتها القانونية والتقنية، ص ٢٠١

٣- ابن منظور، لسان العرب، ج٧، ص٢٤، ط٣، ١٤١٤هـ

٤- السرمرري، خصائص سيد العالمين وما له من المناقب العجائب، ط١، ٢٠١٥م

٥- د. حسين آل الشيخ، المبادئ القضائية في الشريعة الإسلامية وارتباط النظام القضائي في المملكة العربية السعودية بها ١٤٢٦هـ

لما سبق، فالذي يظهر لي أن مفهوم الخصائص أو الخاصية من الناحية الاصطلاحية تتعلق بالعلم أو الفن الذي ستُضاف إليه هذه الخصائص، ولم أقف على مفهوم للخاصية من الناحية الاصطلاحية منفكاً عن العلم الذي سيضاف إليه، وبناءً على ما تقدم، ولأن المقام مقام بسيط وتجلية لأبرز الخصائص المتعلقة بالتقاضي عن بعد، فإنني سأجتهد في وضع تعريف أو مفهوم يُجَلِّي مفهوم خصائص التقاضي عن بعد.

خصائص التقاضي عن بعد اصطلاحاً: هي الصفات أو المزايا التي يختص بها التقاضي عن بعد دون غيره من التقاضي التقليدي، كالسرعة في إجراءات التقاضي، وضمان سرية المعلومة، وسهولة الاطلاع على مستندات الدعوى، وتوثيق جميع إجراءات الجلسة القضائية بصورة رقمية، مع تقليل النفقات والتكاليف المادية.

وهنا سنأتي على أبرز خصائص التقاضي عن بعد في عدة فروع:

الفرع الأول: التوثيق الرقمي: مصطلح أو مفهوم نعني به الاعتماد في توثيق الجلسات القضائية وما يستتبعها من إجراءات، كالتوقيعات الإلكترونية، وكذا ما يُقدم في الدعوى القضائية من مستندات لها تعلق في أصل النزاع، يجري تحويلها إلى ملفات رقمية قابلة للتخزين ما يرفع بشكلٍ ظاهر نسبة الأمن والموثوقية في الدعوى القضائية.

الفرع الثاني: تخفيض التكاليف المادية: وهذا ظاهرٌ، لا يحتاج إلى برهان، بل هو مُشاهد من وقائع الحال، إذ أن الأصل في أصول التقاضي أن دعاوى تُقام في بلد المدعى عليه، وقد يضطر المدعي إلى التنقل من منطقة إلى منطقة، أو مدينة إلى مدينة أخرى، وهذا سيتولد عنه أن المدعي سيغُرم في سبيل مباشرته دعواه من مصاريف تنقل، وسكن، وأجرة طريق، وما يفوته من كسبٍ في سبيل مباشرته لهذه الدعوى، وأما التقاضي الإلكتروني فهو بخلاف ما سبق، إذ لا يحتاج من أطراف الدعوى سوى الحضور من خلال أماكنهم، كلٌ بحسب موطنه أو مقر إقامته، من خلال المنصات الإلكترونية، بل إن جلسات التقاضي التي تُعقد من خلال التقاضي عن بعد قد يكون المدعي في موطن والمدعى عليه في موطن آخر والقاضي في موطن ثالث.

الفرع الثالث: سهولة الاطلاع على وثائق الدعوى دون حاجة لحضور المحكمة: إذ باستطاعة أطراف الدعوى الاطلاع على كامل ملف الدعوى وإجراءاتها وضبط الدائرة والتوقيع على محضر الجلسة -وهو ما يصطلح عليه بالمصادقة- من خلال المنصة الإلكترونية، دون حاجة إلى الحضور إلى المحكمة أو الدائرة.

الفرع الرابع: تخفيف الازدحام لدى المحاكم والمرافق القضائية: إذ أن من أهم خصائص التقاضي عن بعد انعقاد الجلسات عن طريق المنصات الإلكترونية، وبناءً عليه عدم الحاجة إلى حضور أطراف الدعوى محل النزاع إلى المحكمة أو الدائرة؛ وهذا يُقلل بصورة ظاهرة من إشغال المكاتب وقاعات المحكمة بالخصوم والمراجعين.

الفرع الخامس: الأمانة والسرية: إذ أن الدعوى القضائية مقيدة عن طريق المستندات الرقمية، وهذا مدعاة لمزيد من الضمانات في حفظ معلومات ووقائع وأسرار الدعوى، فلا يطلع عليها غير ذوي الشأن؛ لكونها مقيدة بأرقام هوياتهم وكذا أرقام تحقق مرتبطة بالمتقاضين أو الخصوم، كما أن جميع مستندات الدعوى القضائية يمكن اثباته

والرجوع اليه في أي وقت لكونه مقيدا ومرتبطا برقم الدعوى، وهذا يُعد من أهم محاسن التقاضي عن بعد من حيث حفظ الحقوق وإيجاد مزيد من الضمانات للدعوى القضائية^(١).

الفرع السادس: السرعة والكفاءة: إذ أن من خصائص التقاضي عن بعد السرعة في إجراءات الدعوى، وكذا السرعة في استلام وتسليم المستندات، وتقديم المذكرات والطلبات الأصلية أو العارضة، وتقديم الالتماس والاستئناف، وجميع إجراءات الدعوى، كل ما سبق يجري تنفيذه إلكترونياً من خلال منصة إلكترونية، دون حاجة للحضور إلى مقر المحكمة وتقديم ملف الدعوى ومستنداتها ورقياً، وهذا فيه اختصار لكثير من الجهد والوقت على الخصوم وعلى المحكمة^(٢).

١- محمد عادل سعدة، دور التقاضي الإلكتروني في ضمان أداء الخدمة القضائية، ص ٢٢٦

٢- فلسفة استخدام الوسائط الرقمية بإجراءات التقاضي الرقمية وآلياتها القانونية والتقنية، مرجع سابق، ص ٢٠١

قائمة المراجع

أولاً: القرآن الكريم

ثانياً: السنة

ثالثاً: معاجم اللغة

رابعاً: المراجع الفقهية والقانونية:

١. الحجاوي، م. أ. (٢٠٠٢) زاد المستقنع في اختصار المقنع (تحقيق ع. العسكر). الرياض: دار الوطن.
٢. ابن قدامة، ع. م. (١٩٦٨). المغني. القاهرة: دار الفكر.
٣. البهوتي، م. ب. (١٩٩٦). كشف القناع عن متن الإقناع (تحقيق ع. التركي). الرياض: دار عالم الكتب.
٤. البهوتي، م. ب. (١٩٩٦). الروض المربع شرح زاد المستقنع. الرياض: دار المؤيد.
٥. الشافعي، م. إ. (١٩٠٣). الأم. القاهرة: المطبعة الكبرى الأميرية.
٦. ابن فرحون، إ. ب. (١٩٨٦). تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام. بيروت: دار الكتب العلمية.
٧. الماوردي، أ. ح. (١٩٧٢). أدب القاضي (تحقيق م. السرحان). بغداد: وزارة الأوقاف.
٨. ابن حزم، أ. م. (١٩٨٤). المحلى بالآثار. بيروت: دار الفكر.
٩. القرطبي، م. أ. (١٩٦٧). الجامع لأحكام القرآن. القاهرة: دار الكتب المصرية.
١٠. الشاطبي، إ. ب. (١٩٩٧). الموافقات. القاهرة: دار ابن عفان.
١١. الزحيلي، م. م. (١٩٩٥). التنظيم القضائي في الفقه الإسلامي: دراسة مقارنة. دمشق: دار الفكر.
١٢. الشرعة، ح. (٢٠١٠). التقاضي الإلكتروني والمحاكم الإلكترونية. عمان: دار وائل.
١٣. الترساوي، م. ع. (٢٠١٥). تداول الدعوى القضائية أمام المحاكم الإلكترونية. بيروت: دار الجامعة الجديدة.
١٤. السويفان، ع. س. (٢٠١٢). إدارة مرفق الأمن بالوسائل الإلكترونية. الكويت: دار الجامعة العربية.
١٥. سرحان، ع. (٢٠٠٨). البريد الإلكتروني: دراسة قانونية. القاهرة: دار النهضة العربية.

١٦. عبد الرحيم، س. م. (٢٠٠٩). *التجارة الإلكترونية في خدمة التجارة والمصارف العربية*. بيروت: دار النهضة.
١٧. منديل، أ. ف. (٢٠١٤). *التقاضي عن بعد: دراسة قانونية*. بغداد: دار الجامعة.
١٨. الجنيهي، م.، والجنيهي، م. (٢٠٠٥). *التوقيع الإلكتروني وحجته في الإثبات*. القاهرة: دار الفكر.
١٩. الشوا، م. س. (١٩٩٤). *ثورة المعلومات وانعكاساتها على قانون العقوبات*. بيروت: دار النهضة العربية.
٢٠. لطفي، ع. (٢٠٠٧). *الحكومة الإلكترونية بين النظرية والتطبيق العملي*. القاهرة: دار الفكر الجامعي.
٢١. عواض، ي. س. (٢٠١٢). *خصوصية القضاء عبر الوسائل الإلكترونية*. عمان: دار الثقافة.
٢٢. إبراهيم، خ. م. (٢٠٠٧). *الدعوى الإلكترونية وإجراءاتها أمام المحاكم*. القاهرة: دار النهضة العربية.
٢٣. نمديلي، ر. ص. (٢٠٠٧). *العقد الإداري الإلكتروني: دراسة تحليلية*. الجزائر: دار المعرفة.
٢٤. عبد الفتاح، خ. (٢٠١٢). *فض المنازعات بالتحكيم الإلكتروني عبر وسائل الاتصال الإلكترونية*. بيروت: دار الجامعة الجديدة.
٢٥. آل خنين، ع. (٢٠١٣). *الكاشف في شرح نظام المرافعات الشرعية السعودي*. الرياض: مكتبة الرشد.
٢٦. أوتاني، ص. (٢٠١٢). *المحكمة الإلكترونية: المفهوم والتطبيق*. عمان: دار الثقافة.
٢٧. الغانم، ع. (٢٠١٧). *المحكمة الإلكترونية: دراسة تأصيلية*. الرياض: دار الميمان.
٢٨. عبد علي، ح.، والكرعاوي، ن. (٢٠١٦). *مفهوم التقاضي عن بعد ومستلزماته*. بغداد: دار الجامعة.
٢٩. الرومي، م. أ. (٢٠٠٦). *النظام القانوني للتوقيع الإلكتروني*. القاهرة: دار الفكر العربي.
٣٠. آل خنين، ع. (٢٠٠٣). *توصيف الأفضية في الشريعة الإسلامية*. الرياض: مكتبة الرشد.
٣١. شديفات، ص. م. (٢٠١٥). *التحقيق والمحاكمة الجزائية عن بعد عبر تقنية videoconference*. دراسات علوم الشريعة والقانون، ١. عمان: عمادة البحث العلمي.
٣٢. حسين، ع. ي. ق. (٢٠٠٩). *تقنية الاتصال المرئي وسيلة للتحقيق والمحاكمة الجنائية عن بعد*. القاهرة: دار النهضة العربية.
٣٣. الكرعاوي، ن. ج. (٢٠١٤). *(التقاضي عن بعد) رسالة ماجستير*، كلية القانون، جامعة بابل، العراق.
٣٤. الجازي، ج. ض. (٢٠١٠). *نحو نظام قضائي إداري إلكتروني في المملكة العربية السعودية*. رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك، الأردن.

٣٥.الأحمدي، ع.ب. (٢٠٢١). التحول الرقمي الشامل لجميع إجراءات التقاضي بالمحاكم العامة .المجلة العربية للنشر العلمي، ١٧(٦٣).

بالإضافة إلى المزيد من المراجع التي جاري العمل على الاستفادة منها وتحصيلها، المتعلقة بهذه الدراسة